

التجربة التركية في مجال سياسة استهداف التضخم النتائج والدروس المستفادة

العوادي حمزة: أستاذ محاضر ب

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر

تاريخ قبول المقال: 07-05-2018

تاريخ إرسال المقال: 10-04-2018

ملخص

تعد ظاهرة التضخم من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام الاقتصاديين والسياسيين نظرا لآثارها السلبية على مختلف الأصعدة، لذلك هنالك قناعة راسخة لدى مصممي السياسة النقدية والأكاديميين والمسؤولي نفي البنوك المركزية بأن إبقاء التضخم دون مستويات معينة من الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى إليها السياسة النقدية للدول المتقدمة و النامية على حد السواء، وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية.

بناء على ما سبق، فالدراسة تهتم بإلقاء الضوء على سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة، فضلا على عرض التجربة التركية كنموذج رائد والتي استطاعت أن تنجح في تطبيق سياسة استهداف التضخم لاستخلاص الدروس منها.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سياسة استهداف التضخم، السياسة النقدية، البنك المركزي، التجربة التركية.

Abstract

The phenomenon of inflation is one of the most important economic issues that have attracted the attention of economists and politicians because of their negative effects at various levels. Therefore, there is a firm conviction among monetary policy designers, academics and central bank officials that keeping inflation below certain levels of important objectives should be pursued by the monetary policy of developed

countries As well as developing countries.

In response to this effort, the policy of targeting inflation came as a modern framework for managing monetary policy.

Based on the above, the study is interested in shedding light on the policy of targeting inflation and the requirements required to be successfully reflected and raise the levels of transparency required, as well as the presentation of the Turkish experience as a pilot model, which was able to succeed in applying inflation targeting policy to draw lessons from them.

Keywords: inflation, inflation targeting policy, monetary policy, central bank, Turkish experience.

مقدمة

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، حيث أن وجود التضخم وعدم القدرة على التحكم فيه يعنى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق أحد أهم أهدافها الرئيسية وهو هدف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، و للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية لأي دولة.

ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، بالنظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت إيجاد آليات للحد من آثارها وهذا بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، لاسيما في ظل تزايد حدة التغيرات النقدية، وذلك ما سيتم بيانه من خلال مقارنة الدراسة النظرية للواقع العملي عن طريق عرض تجربة رائدة على مستوى الدول الناشئة متمثلة في التجربة التركية لمعرفة مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة.

وقصد الإلمام بمختلف تطلعات الدراسة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول مفهوم سياسة استهداف التضخم و الدوافع الكامنة وراء اندفاع دول العالم إلى تبني السياسة بالإضافة إلى إبراز المتطلبات اللازمة لتطبيق هذه السياسة بنجاح، أما المحور الثاني فيخصص لعرض موجز للتجربة التركية في مجال

التطبيق الفعلي للسياسة، ويتضمن المحور الثالث أهم الدروس المستفادة من التجربة التركيبية، قصد خدمة الدول التي تطوق إلى تطبيق السياسة لاسيما النامية منها.

أولاً: سياسة استهداف التضخم المفهوم، الدوافع والمتطلبات

لقد عرفت السياسة النقدية في الدول المتقدمة والناشئة منذ الثمانينات من القرن الماضي. العديد من التغيرات نظرا للارتفاع الكبير وغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترة طويلة؛ حيث لم تعد السياسات النقدية المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها الذريع في كبح جماح التضخم، لذلك انصبت جل الإصلاحات على إعداد تصميم جديد لإدارة السياسة النقدية، يعمل بكفاءة عالية في معالجة الأسباب الجوهرية للتضخم.

1- مفهوم سياسة استهداف التضخم

تمثل مشكلة التضخم معضلة حقيقية أمام التنمية في كافة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولذا لم يدخر رواد الفكر الاقتصادي أي جهد في وضع الكثير من السياسات الرامية إلى محاربة التضخم وتوفير جو يتلاءم ويحفز الاستثمار المحلي والأجنبي ويدفع بذلك قاطرة النمو الاقتصادي. وفي هذا المضمار تظهر سياسة استهداف التضخم التي لقيت رواجاً واستحساناً منذ بداية تطبيقها في التسعينات من القرن الماضي.

تعرف سياسة استهداف التضخم بأنها: "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر من الإعلان الظاهر بأن تحقيق استقرار في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية"¹.

ويعرف استهداف التضخم على أنه "النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاثة خطوات: الأولى تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف، أما الثانية يجب أن يتبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، والثالثة تكمن في مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح"².

وعليه يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية

محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصداقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

2- دوافع تطبيق سياسة استهداف التضخم

لقد أرجع الكثير من المختصين انتشار تطبيق سياسة استهداف التضخم إلى عدة أسباب نوجزها كما يلي:³

-ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في دفع تغيرات نظم السياسة النقدية، بالإضافة إلى التحول الكبير الذي مس جل الدول والمتمثل في تبني نظام الصرف المرن بدلا عن الثابت، وكنتيجة لما يحمل هذا التحول في طياته من تزايد إمكانيات ارتفاع معدلات التضخم الخارجي بات من المناسب اعتماد سياسة استهداف التضخم مواكبة لهذه التغيرات الحاسمة.

-تنامي الإبداعات والابتكارات المالية وتحرير حساب رأس المال، مما أنعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي (الرمزي، الوهمي) والاقتصاد الحقيقي، ومما لا شك فيه أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة المتواجدة في النظام الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية بينما تجعل الاقتصاد الحقيقي ينمو على شاكلة متتالية حسابية، وهو ما تكون نتيجته تكرار حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الانهيار أو الإفلاس. وإبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، أكد المختصون على طغيان الاقتصاد المالي مقارنة بالحقيقي، حيث نشأ ما يعرف بالهرم المقلوب فقد أصبحت الكتلة النقدية المتداولة مضافا إليها حجم الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية المضاعفة في علاقة غير تناسبية مع حجم الثروة الحقيقية للدولة، وفي هذا المقام لا بد من الإشارة أن المفكر والأكاديمي الفرنسي موريس آلية Maurice Allais قد حذر من تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة⁴، وفي ظل هذه الوقائع أصبح الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف وسيط نظرا لعدم نجاعة الأداة في كبح التضخم وتحقيق النمو المستهدف.

-لقد ساد اتفاق عالمي على خطورة ارتفاع معدلات التضخم، إذ تشكل تأثيرا سلبيا على النمو وعدالة توزيع الدخل⁵، ومن خلال تبني سياسة استهداف التضخم من المرتقب تحجيم هذا الخطر، وتحقيق نتائج جيد للتضخم والرفع من الأداء الاقتصادي للدولة. وفي هذا المجال اعتبرت تجربة استهداف التضخم في الدول الصناعية والناشئة ناجحة وذات مصداقية ومرونة كبيرة؛ حيث أدت إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة.

علاوة عما سبق فإن تطبيق سياسة استهداف التضخم لها بالغ التأثير على تحقيق معدلات نمو جيدة تتميز بالاستقرار وقليلة التقلب، والأمرداته يمكن إسقاطه على أسعار الفائدة مما يعزز فرص الاستثمار في ظل الاستقرار النسبي لأسعار الفائدة ومعدل التضخم وكذلك معدلات النمو .

ويعزى بعض المؤيدين لسياسة استهداف التضخم تنامي عدد الدول المطبقة لها إلى تمتعها بالالتزام والمصدقية من قبل صانعي السياسة النقدية المستقبلية، لاسيما أنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق معدلات تضخم منخفض وتوفير فرص تشغيل أعلى، كما تمكن المستهلكين والمستثمرين من وضع توقعاتهم المستقبلية بما يزيل حالة عدم اليقين التي تكون مصاحبة للواقع الاقتصادي.

-يعتبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة فكثير من الدول التي تعمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم، قد تمكنت من تقليص عجز الموازنة الذي كانت تعاني منه، بل أنها حققت فائضا كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا والبرازيل والمكسيك.⁶

-يبدو أن البلدان المستهدفة للتضخم استطاعت التقليل من حدة الموجة التضخمية الناشئة عن تزايد أسعار السلع خلال سنة 2007 إذ أدت صدمة الأسعار إلى ارتفاع التضخم وانخفاض في النمو في معظم دول العالم؛ إلا أن درجة حدة هذه التأثيرات كانت أقل وطأة على الدول التي تنتهج سياسة استهداف التضخم. وتتوافق هذه النتيجة مع الفكرة القائلة بان توقعات التضخم تعد مترسخة بصورة أفضل في البلدان المستهدفة للتضخم، كما تعمل السلطات النقدية على تركيز أكبر للحيولة دون جموح التضخم.⁷

3- متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم

هنالك مجموعة من الشروط اللازمة قصد تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم ومن أهمها يمكن ذكر:

-استقرار الاقتصاد الكلي

يشكل عدم استقرار الاقتصاد الكلي أداة للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم؛ حيث من خلال هذا الوضع تفرض على البنك المركزي الأهداف المتضاربة. إن التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب أن لا تخضع السياسة النقدية لقيود الموازنة العامة للدول. إذ يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الحكومي. وتعتبر الوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم.

ينبغي أن تتمتع الوضعية الخارجية قدر الإمكان بالقوة بما فيه الكفاية حتى تعطى السياسة النقدية الأولوية في استهداف التضخم صراحة دون التعرض لخطر الانزلاق بسبب التذبذبات الحاصلة في سوق صرف العملات، ويمكن اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الصراع بين هدف التضخم وعدم الاستقرار الخارجي من خلال تبني نظام صرف مرن، والأهم هو التأكد من أن القواعد التنظيمية والتحوطية والرقابية تعتبر سارية المفعول بصرامة على كافة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.⁸

وتأسيسا عما سبق، تبرز ضرورة التفاعل والانسجام بين سياسة استهداف التضخم والسياسات الأخرى، إذ لا يمكن تحقيق معدل التضخم المستهدف بالموازاة مع أهداف أخرى ما لم تكن منسجمة وغير متعارضة مع الهدف الأساسي؛ حيث يمكن مزجها مع هدف تحقيق التشغيل الكامل بالرغم أنه يعد من الأهداف المتعارضة في المدى القصير لكن الجمع بينهما في الآجال الطويلة مقبول، كما يسبب حجم الدين العام الكبير تنامي التوقعات المستقبلية لارتفاع معدل التضخم مما يؤدي إلى إضعاف قدرات البنك المركزي على الالتزام بتحقيق معدل التضخم المستهدف في الأجل القصير.⁹

- استقرار القطاع المالي وتطوره

إن ضعف الجهاز المصرفي وتزايد مشكلة القروض الرديئة تلعب دورا في تقيد قدرة البنك المركزي على الحراك، إذا أنه في إطار سعيه إلى إدارة السياسة النقدية والمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي يجد نفسه عاجزا أمام رفع أسعار الفائدة خوفا من حجم الأضرار التي من المتوقع أن تصيب الجهاز المصرفي، كما أن تزايد ملكية هذا الأخير إلى العملة الأجنبية تدفع البنك المركزي إلى مضاعفة الجهود من أجل حسن إدارة سعر الصرف وتخفيض حجم الآثار السلبية التي قد تصيب العملة المحلية.

وتمثل مرونة وعمق القطاع المالي أهمية بالغة للتطبيق السليم والفعال لسياسة استهداف التضخم؛ حيث تعتبر قوة السوق المالي مهمة للبنك المركزي بالأخص في ظل إقدامه على تطبيق سياسة السوق المفتوحة، فهو يصبح في أمس الحاجة إلى تحديد أسعار الفائدة بناء على قوى السوق.¹⁰

- استقلالية البنك المركزي

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية حرية البنك

المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بينهما. وعليه فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

وتعتبر مسألة المصدقية من القضايا المترابطة مع استقلالية البنك المركزي، كيف لا وهي تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ويقصد بالمصدقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصدقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلا) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.¹¹

و عموما يمكن تحقيق الترابط الوثيق بين استقلالية البنك المركزي ومصداقية أداء أهداف السياسة النقدية من خلال:¹²

- وضع القوانين واللوائح طريقة تتميز بالشفافية بدلا من التعتيم، بما يسمح للأعوان الاقتصاديين من اتخاذ قرارات بطريقة مثلى، لأنها تستند إلى معلومات دقيقة وواضحة حول المحيط؛
- الالتزام الكامل للبنك المركزي في تجسيد أهداف السياسة النقدية بأكثر شفافية وتخفيضاً لحالة عدم اليقين؛
- تماسك واتساق النتائج المحققة من طرف البنك المركزي على المدى الطويل؛
- الالتزام بمبدأ المساءلة من خلال اعتماد مشاورات منتظمة بين محافظ البنك المركزي ووزير المالية، وكذا العمل على نشر تقارير دورية حول السياسة النقدية والتضخم، والتغيرات الطارئة في أسعار الفائدة الخ؛
- تقديم تبريرات للحكومة والبرلمان والجمهور عن أي قرار أو تنفيذ للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي.

وتشير ضمناً استقلالية البنك المركزي إلى عدم تمويل الحكومة من خلال التوسع النقدي بهدف سد عجز الموازنة العامة، كما لا يتحصل القطاع العام على

التمويل اللازم مباشرة أو بأسعار فائدة منخفضة حتى لا يكون هناك تمييز يعطي للقطاع العام أفضلية مقارنة بالقطاع الخاص، يتوجب أيضا عدم الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، أو رفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، ويعد انعدام توفر الشروط السابقة دليلا كافيا على ضعف فعالية السياسة النقدية وعدم تمكنها من تطبيق سياسة استهداف التضخم، نظرا لأن البنك المركزي يجد نفسه عاجزا على الوفاء بإستهدافاته المعلن عنها، وبالتالي يصبح مجبر على تكييف السياسة النقدية لتتلاءم والظروف السائدة، ويؤكد بعض الاقتصاديين أن الدولة التي لها معدل تضخم يتراوح ما بين 15%-25% وولادة 3 أو 5 سنوات من غير المعقول أن تنتهج سياسة تستهدف تخفيض معدل التضخم بشكل مستمر.¹³

-البنية التحتية والتقنية المتطورة

واحدة من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم هو التركيز على العمل في تحديد معدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها ونشرها والإعلان عنها بشكل صريح. ولذلك فإنه من اللازم أن تتوفر له بنية تحتية متطورة تضمن انجاز التوقعات بكفاءة عالية؛ حيث يستلزم الأمر أن تتميز هذه البنية التحتية أولا: بقدرة على جمع البيانات، وثانيا: دراية بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل فعال، وثالثا: القدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.¹⁴

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقييم مدى فعالية البنية التحتية والتقنية المستخدمة في انجاز التوقعات من خلال تفحص العناصر التالية:¹⁵

توفر البنك المركزي على الوسائل التكنولوجية الضرورية لجمع واستعمال أكبر قدر ممكن من المعطيات بهدف إعداد تقاريره وإنجاز بحوث.

وضع نماذج ومسارات للتنبؤ بهدف دراسة التطورات المستقبلية للتضخم وضبط التضخم المستهدف بناء على تطور المعطيات الاقتصادية مثل: تطورات الطلب على النقود و التسهيلات الائتمانية وأسعار الأسهم والسندات وسوق العمل.

وعلى العموم تتمتع الدول الصناعية بكفاءة عالية في تطبيق سياسة استهداف التضخم، نظرا لما توفره من متطلبات لتجسيد السياسة ونجاحها في تحقيق أهدافها، بالمقابل تعاني الأسواق الناشئة جملة من المشاكل تعيق عملية استهداف التضخم، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹⁶

ارتفاع معدل التضخم وتذبذبها بشكل كبير مما ينعكس على صعوبة التنبؤ بدقة بمعدل التضخم، وكذا تزايد احتمالات عدم تحقيق المستهدف في المستقبل؛

ارتفاع درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على العملة المحلية، حيث تجد السلطة النقدية مجبرة على انتهاج سياسة تثبيت وتقييس للتخفيف من حدة هذه التغيرات، لأنها تؤدي دون أدنى شك إلى ارتفاع التوقعات المستقبلية للتضخم؛ تعاني الدول الناشئة من عدم فعالية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بسبب صغر حجم وعدم عمق السوق المالية ونقدية وكذا محدودية الترابط وتنسيق بين السوقين والتدخل المباشر من قبل الدولة في مجال منح الائتمان؛ ضعف ومحدودية نظم المعلومات المتواجدة التي تمثل الركيزة الأساسية في عملية استهداف التضخم، فهي تعتبر المدخلات الأساسية في بناء النماذج القياسية التي من شأنها التنبؤ بمعدل التضخم؛

يتطلب تطبيق سياسة استهداف التضخم التزام تام من السلطة النقدية توحيد كل الجهود حول هدف واحد يتمثل في تحقيق المعدل المستهدف، بينما يشير الواقع العملي إلى وجود أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الهدف السالف الذكر تهتم بتجسيدها الدول الناشئة، ولعل على رأسها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمثل في نظر المختصين جزءا هاما من جملة الموجودات وفي ظل ذلك فمن المتوقع حدوث تغيرات كبيرة في سعر الصرف ينجر عنها آثار ارتفاع معدل التضخم؛ عدم تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية اللازمة، فضلا على حجم التداخل بين كل من السياسة المالية والنقدية، بالأخص في تنامي عجز الموازنة ومحاولة علاجه من خلال السوق النقدي، مما يتولد عنه ارتفاع جامع في معدلات التضخم.

4. الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم

قد يظن البعض أن سياسة استهداف التضخم لم توجه لها أي انتقادات، لكن الحقيقة غير ذلك فقد أرجع بعض الاقتصاديين النجاحات المحققة باستخدام هذه السياسة إلى التطورات الدولية الملائمة المتمثلة أساسا في تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي وثورة الاتصالات... الخ، كما أنها لم تخضع للتجربة الكافية التي تتيح إمكانية الحكم عليها بأكثر مصداقية.

وعموما يمكن إيجازها أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:¹⁷

هناك شك كبير يحوم حول مقدرة السلطة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تأثر بالفعالية المطلوبة على معدل التضخم، إذ يتوقع مصممي السياسة النقدية أن تكون عملية الوصول إلى معدل التضخم المستهدف محفوفة بالمخاطر وصعبة للتجسيد مقارنة بتثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل نمو ما أو التحكم في المعروض النقدي؛

تسود عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم الأخذ بعين الاعتبار تأخيرات محتملة طويلة بين التغييرات في السياسة النقدية وتأثيراتها على التضخم، فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف أو إجراء التعديل اللازم حول السياسة المنتهجة ؛

ينصب اهتمام البنك ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري ، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الايجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال؛

في حالة الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة مثلا ، فمن البديهي ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج المحلي وفي ظل انتهاج سياسة استهداف التضخم من طرف البنك المركزي من المتوقع أن يعتمد إلى تخفيض معدل نمو القاعدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي. ويشير كل من Taylor & Mcgallum في هذا الوضع أفضلية استهداف معدل نمو الناتج بدلا من استهداف معدل التضخم، وينتج عن هذا التوجه العديد من المشاكل الراجعة لعدم قدرة البنك المركزي على التنبؤ الدقيق بمعدل الناتج المحلي ، بالإضافة إلى الجهل الكبير لعريضة واسعة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي وما يحتويه؛

على الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها سياسة استهداف التضخم في التخفيض المستمر لمعدلات التضخم ، إلا أن الأسواق لا تزال تشكك في مدى إمكانية المحافظة على هذه الإنجازات في المستقبل؛

إن الطبيعة المستقبلية لإطار استهداف التضخم يجلب بعض الشكوك في عملية صناعة القرار السياسي؛ حيث يسمح بالمزيد من حرية التصرف من جانب البنك المركزي من مجرد استهداف سعر الصرف أو المعروض النقدي. لذلك، قد تسمح هذه السلطة التقديرية لواقعي السياسات بمتابعة السياسات التوسعية بشكل مفرط.

ثانياً: عرض التجربة التركيبية

لقد تبنت العديد من الدول الصناعية والناشئة سياسة استهداف التضخم كأداة لإدارة السياسة النقدية منذ التسعينات من القرن الماضي ونقطة التلاقي التي تتمتع بها جل هذه الدول تتمثل أساسا في سعيها الدؤوب نحو الإيفاء بالمتطلبات الأساسية مثل: استقلالية البنك المركزي والمرونة في نظام سعر الصرف وانخفاض التمويل التضخمي، فضلا على توفير الأسواق المالية المتطورة، والنظرة المستقبلية لمراقبة التضخم والالتزام بتسويته في حالة حدوث أي انحراف على الأهداف المسطرة.

و قد استطاعت العديد من البلدان الوصول إلى معدل التضخم المستهدف، ولكن بدرجات متفاوتة في الأداء، ويرجع ذلك أساسا إلى حجم المثابرة والعناية الخاصة التي تلقىها البنوك المركزية في هذه الدول، حيث تعمل على توفير متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم، كما أن انحرافات معدلات التضخم الفعلية عن المستهدف تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، ربما بسبب تنوع الصدمات الخارجية والمؤسسات وأطر السياسة النقدية التي تميز كل اقتصاد مقارنة بالاقتصاديات الأخرى.

ونظرا لاستحالة عرض كل التجارب الخاصة بالدول الناشئة أو الصناعية، ولكن سنحاول في هذا المجال الاقتصار على عرض تجربة رائدة ومقاربة مع واقع الدول النامية متمثلة في التجربة التركية، وفي هذا الإطار وعلى الرغم من عدد وحجم الأزمات النقدية والمالية المرتبطة بالعملة التي هزت تركيا (1977، 1994، 1997، 2001، 2004، 2008)، إلا أنها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالميا في مرحلة النمو إلى دولة من الاقتصاديات الناشئة فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم؛ حيث أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاء تتركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، وتوقع التقرير أنتحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول سنة 2050، وتدل كل المؤشرات على ذلك إذ أخذت المرتبة 16 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 15 من بين البلدان المصدرة، و 22 من بين البلدان المستوردة، و 5 ضمن أكبر الأسواق العالمية الناشئة. ويرجع هذا التحول أساسا إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدها السلطة المحلية لمواجهة مختلف الأزمات التي أصابت البلد. وقد ساهمت هذه السياسات الإصلاحية، التي أخذت شكل برامج استقرار تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وكذا تحسين أدائه والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد السواء.¹⁸

بعد الأزمة المالية فبراير 2001، تم تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مايو 2001 يغطي الفترة 2002-2004، يرمي إلى تخفيض معدل التضخم إلى 35٪ في خريف سنة 2002، و ضمان النمو القائم على الصادرات، وتحقيق توزيع أفضل للموارد، كما يتوخى البرنامج أيضا تحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إمكانات النمو في تركيا.

وفي بداية سنة 2002، أصبح البنك المركزي التركي يتمتع بالاستقلالية التامة، فأعلن مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد كان اعتماد هذا النظام ضروري بسبب ضعف القطاع المالي خلال الفترة 2001-2005؛ حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات فأعيد تحديد دور البنك المركزي، وإعطائه دورا أكثر نشاطا أو بات هدفه الرئيسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار، كما يحتفظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات الدراماتيكية في سعر الصرف. وتتويجا لهذا المسعى تم الإعلان في سنة 2001 عن معدلات التضخم لـ3 سنوات التالية: 35٪، 20٪ و 12٪ في اتفاق مع الحكومة، فضلا على تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما في سنة 2005 تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وعلى أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بيانا أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ¹⁹.

وتأسيسا عما سبق، يمكن القول بأن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من (2001 - 2005) يعتبر بمثابة مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس، ومن ثمة توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم. وفي سنة 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة؛ حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات التالية:²⁰

❖ تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة؛

❖ معدلات التضخم المستهدفة لسنة: 2006 و 2007 و 2008 هي 4٪، 5٪ و 4٪ على التوالي؛

❖ تم تحديد نطاق السماح بالتغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي 2٪ مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لترك معدل التضخم الفعلي يتغير وإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك؛

❖ تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويحتوي هذا الإجراء تحديدا ضمنيا للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا من صميم الإجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.

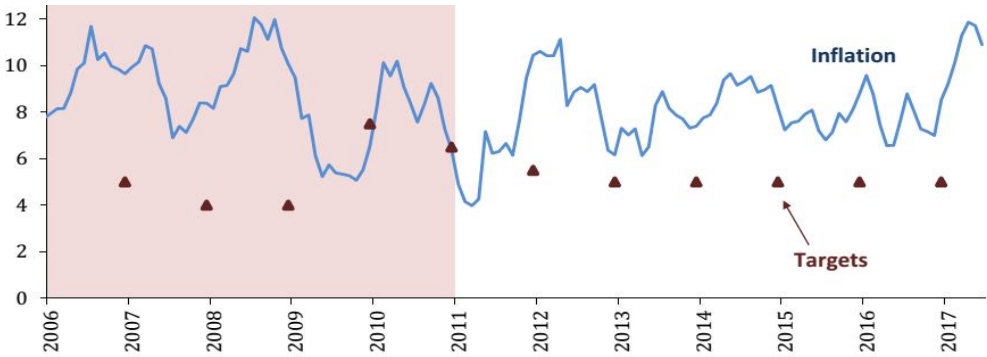
وعلى العموم تمكنت هذه الإجراءات الرامية إلى التطبيق الصريح لسياسة استهداف التضخم في تركيا أن تأتي بأكلها رغم الظروف العصيبة التي يمر بها

الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد، وتنامي معدلات البطالة، ويمكن تلخيص نتائج السياسة من خلال تفحص الجدول و الشكل أدناه.

الانحراف	معدل التضخم المستهدف	معدل التضخم الفعلي	السنة
4.6%	5%	9.6%	2006
4.75%	4%	8.75%	2007
6.4%	4%	10.4%	2008
1.3- %	7.5%	6.2%	2009
2%	6.5%	8.5%	2010
2.8%	6%	8.8%	2011
4.39%	4.5%	8.89%	2012
3.49%	4%	7.49%	2013
4.86%	4%	8.86%	2014
3.67%	4%	7.67%	2015
3.78%	4%	7.78%	2016
6.86%	4%	10.86%	2017

الجدول : مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف في تركيا خلال الفترة (2006-2017)

Source:Hakan Kara, **Turkish Experience with Inflation Targeting**, Central Bank of Turkey, International Financial Congress , July 12–14, 2017 St. Petersburg, p5.



الشكل: معدل التضخم الفعلي والمستهدف في تركيا خلال الفترة 2017-2002

Source:Hakan Kara, **Turkish Experience with Inflation Targeting**, Central Bank of Turkey, International Financial Congress , July 12–14, 2017 St. Petersburg, p5.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن تركيا قد حققت أفضل أداء من حيث التضخم خلال سنتي 2009 و2010، وخفضت الانحراف إلى حدود نطاق التغيير المسموح به $\pm 2\%$ ، وذلك على رغم من النمو الذي شاهدهته أسعار الغذاء والطاقة، بما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية بشدة، أما خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2017 فقد تزايد الانحراف لاسيما في سنة 2017.

خلاصة القول أن البنك المركزي التركي قد تمكن من حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم، نتيجة العمل الدؤوب على تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي والمساعدة على التنبؤ بأفاقه المستقبلية، بالإضافة إلى الإصدار الدوري إلى تقارير شهرية خاصة بأحوال سوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية، والتي كان لها بالغ الأثر على زيادة الشفافية وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل الأسواق وتوفير الجو المناسب للاستقرار، كما أن كثرة الأزمات لعبت دورا لا يستهان به في إكساب البنك المركزي التركي خبرة واسعة؛ حيث عمد إلى التدخل كل ما دعت الضرورة من خلال الإعلان عن عمليات شراء معلنة في السوق، بغية امتصاص الفائض الناتج عن تدفق العملة الأجنبية، وبالتالي الحد من حجم التقلبات الكبيرة التي قد تصيب سعر الصرف.²¹

ثالثا: الدروس المستفادة من التجربة التركية

بالنظر في السياسات النقدية التي تبناها البنك المركزي في دولة تركيا نجد أن هذا البنك حصل على سمعة جيدة وثقة عالية كنتيجة الالتزام بمعدلات التضخم المستهدفة وأيضا الالتزام بما أقرته في بداية مكافحة التضخم من حيث السياسات والأهداف والوسائل، كما يتبين من دراسة واستقراء التجربة التركية في مجال سياسة استهداف التضخم وجود اقتصاد كبير الحجم ومتطور وأيضا نظام مالي منظم ونشط، وهذه العوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الدول التي تفكر في تطبيق هذه السياسة لخفض معدلات التضخم.

ولضمان نجاح سياسة استهداف التضخم في الدول التي تطوق إلى تطبيق هذه السياسة فإنه يجب توفر مجموعة من العوامل كالوضع المالي المتين والمدعوم بالاستقرار الاقتصادي، النظام المالي المتطور مع استقرار في القطاع بالقدر الكافي، استقلالية البنوك المركزية وتفويضها بتحقيق ثبات الأسعار، وجود عدد من الآليات الواضحة تؤمن تأثير إجراءات السياسة النقدية على التضخم، وجود منهجية سليمة للتعويض بمعدلات التضخم، وشفافية السياسة النقدية بما يكفل ترسيخ المصادقية والثقة، عدم وجود هيمنة للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية أو العكس.

وحتى تتمكن الدول النامية من حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم يجب توفر عوامل أساسية لها بالغ الأثر في نجاح السياسة هي:

- تحقيق أفضل تنسيق ممكن بين السياسات الاقتصادية، حتى لا تصبح متضاربة وغير مؤدية إلى الغاية التي وضعت من أجلها؛

- إجراء بحوث باستخدام نماذج قياسية تربط وتحدد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية، بغية ترشيد فعالية سياسة استهداف التضخم والإيفاء بأحد شروطها الضرورية واللازمة لتحقيق الفعالية المطلوبة من السياسة؛

- اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، و لن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على تدفق سيل المعلومات وتحليلها، بما يخدم الآفاق المستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ويسهم في تفعيل و عقلنة عملية رسم معدل التضخم المستهدف.

- استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، بالأخص توفر عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصادقية والشفافية فيها.

الخاتمة

تعد سياسة استهداف التضخم إطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تتضمن السياسة استهداف المجماليات النقدية أو سعر الصرف بوصفها أهداف وسيطة تطمح من خلالها إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، سيكون لها بالغ الأثر الايجابي على جذب وتعزيز الاستثمارات الخاصة على الصعيدين المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى إيجاد فرصة مواتية للتوظيف وبالتالي الارتقاء بمستوى المعيشة.

ومن خلال العرض السابق، يمكن القول بأن تركيا قد تمكنت من القضاء على مشكلة ارتفاع معدل التضخم عند تبنيها لسياسة استهداف التضخم فقد سمح تطبيق سياسة استهداف التضخم بالتخفيف من وتيرة التوقعات السلبية، فقد تمكن البنك المركزي التركي من تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي والمساعدة على التنبؤ بأفاقه المستقبلية، وعمل على زيادة الشفافية وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل الأسواق وتوفير الجو المناسب للاستقرار، كما أن الخبرة الواسعة التي اكتسبها البنك المركزي بسبب كثرة الأزمات التي أصابت البلد؛ قد ساعدت على حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم وإدارة سعر الصرف بشكل متوازي.

على العموم إن الكثير من الدول لا سيما الناشئة منها تعاني جملة من العقبات التي تعيق تطبيقها الناجح لسياسة استهداف التضخم، فهي تتميز بارتفاع معدلات التضخم وتذبذبها بشكل كبير، وضعف أنظمة المعلومات المتواجدة التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء النماذج القياسية المساعدة على التنبؤ بمعدل التضخم، وكذلك عدم فعالية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية نتيجة لصغر حجم وانعدام عمق السوق المالية والنقدية، فضلا على حجم التداخل بين كل من السياسة المالية والنقدية، بالإضافة إلى عدم تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية الكافية والمرونة المطلوبة في خدمة الأهداف المتضاربة.

و لتطبيق سياسة استهداف التضخم في هذه الدول بنجاح توصي الدراسة بما يلي:

- وجود نظام مالي متطور ووضع مالي يتميز بالمتانة يدعمه استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- استقلالية البنوك المركزية وتفويض بتحقيق ثبات الأسعار؛

منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم؛

- وجود أدوات تكفل التأثير سليم وصحيح لإجراءات السياسة النقدية على التضخم؛
- تمتع السياسة النقدية بالشفافية بالشكل الذي يؤمن الترسخ التام للمصداقية والثقة.

محاولة الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة بالخصوص في مجال التدريب والاستشارة الفنية؛ من الملح الابتعاد على التمويل التضخمي نظرا للمخاطر الكبيرة التي يشكها على الاقتصاد، لاسيما في ظل جمود الجهاز الإنتاجي والذي يعتبر سببا رئيسيا في تعمق التضخم.

1-Eser Turar.." **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy**".Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State, University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Virginia, July 18, 2002, p1.

2-توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار علي، "تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 2، العراق، أنساني 2011، ص 65.

3-يوسف عثمان إدريس، "نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة المصري، العدد 49، السودان، سبتمبر 2008، ص ص 18-19.

4-محمد بوجلال، "مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009، ص ص 67-68.

5-راجع أكثر:

منى يونس حسين، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الخلود، بيروت، 2010، ص ص 213-214.

6-رانيا عبد المنعم المشاط، "السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم"، مجلة بنوك وأعمال، القاهرة، أكتوبر ديسمبر 2012، ص 14.

7-سكوت روجر، "استهداف التضخم يبلغ عامة العشرين"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، واشنطن، مارس 2010، ص 48.

⁸ -Kamal louali , **opportunités de mise en œuvre d une politique de ciblage d inflation au Maroc** , direction de la politique économique générale, Maroc, 2004, P6.

⁹Eser Turar,**op.cit.**, PP7-8.

10- توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار علي، مرجع سابق، ص 65.

11 -أمية طوقان، "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر مستجدات العمل المصري في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2-3 تموز 2005، ص 3.

12 -Kamal louali , **Op.cit.**,PP 4-5.

13-Eser Turar,**Op.cit.**, P5.

14-Adnen Chockri & Ibticem Frihka, **Op.cit.**,P95.

15 -Jihéne BOUSRIH, " **L'adoption de la politique de ciblage de l'inflation dans les marchés émergents- Apport théorique et validation empirique**", thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Rennes2, France ,2011, p42.

16- ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط والإحصاء، الكويت، دون سنة للطبع، ص ص 14-15.

17- ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

18Sami Mouley , "Le rôle des politiques monétaires et la convergence macroéconomique sur le développement des systèmes financiers dans les pays du sud de la Méditerranée", Bruxelles, April 2012), P25.

19 -Z. Yeşim Gürbüz, homas Jobert & Ruhi Tuncer, "the turkish experience in inflation targeting : uncertainties and the efficiency of monetary policy ", **Économie internationale** , Issue 4, N°116, France, 2008, p130.

20 -Gürbüz Beşek, Zehra Yeşim, "Crédibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en Turquie sur la période 2002 et 2006", Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, UNIVERSITE RENNES 2, France ,2008,PP57-58.

21 -بندر رجاء عزيز، "استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، دون سنة للطبع، ص 19.